

## الجملة من الضاعل النحوي إلى الضاعل السردِي رؤية سردية

### اللغة والوعي والواقع

يتوقف الوعي بالواقع، بحسب عدد من الفلاسفة (فتجنشتاين، هايدغر، فوكو)، على وجود اللغة، فـ“لكي تكون هناك وقائع على الإطلاق لابد من وجود جهاز من المفردات يمكن وصفها بها. ومن دون جهاز قبلي من المفردات التي تصفها أو تنقلها إلى موقف ما، لا يمكن أن تكون هناك وقائع من أي نوع.”<sup>(١)</sup> أي أن اللغة ليست واسطة نقل، إنما واسطة وجود، فالواقع متوقف في وجوده على وجودها. ولا تكتسب هذه السمة لذاتها وهي قيد الإمكان، بل قيد الوجود والاستعمال، فاللغة معجمياً لا تتصف بكونها واسطة وجود، إنما تتحقق فاعليتها حين تقترن بمستخدمها. إذن لا الإنسان بما هو راءٍ للواقع، ولا اللغة بما هي إمكانٌ يحققان الواقع، وإنما اللغة بين يدي إنسان. وهذا يضيف أهمية كبيرة على ما سيقوم به الإنسان وهو يستعمل اللغة في صياغة الواقع رؤيويًا. إن فاعلية الإنسان باللغة ليست شيئاً هيئاً يجعله منفعلاً لها ومنقاداً لتوجيهها بشكل سلبي، وإنما هو مشارك في صياغة الوعي بالواقع.

وحيث إن رؤية الواقع محكومة بعدد من القبليات، فإن التعبير عن هذه الرؤية تعبيرٌ عن وجهة نظر من الواقع تحكمها وحدات (إبستيمات) معرفية من جانب ولغوية من جانب آخر. إن حدود لغة المتكلم هي التي تصنع حدود عالمه. والبشر ليسوا سواءً، فبقدر ما تتفاوت حظوظهم

هادي شعلان  
البطحاوي

السردّي)“<sup>(٢)</sup> في عدد من دراساته،<sup>(٣)</sup> ومن قبله عُني بذلك بارت<sup>(٤)</sup> وشتراوس<sup>(٥)</sup> وفلاديمير بروب،<sup>(٦)</sup> وبعد ذلك انتهى الأمر بشكله الأخير عند جيرار جينيت في (خطاب الحكاية). وما قدمه غريماس من جانب آخر في نحوه حين عمد إلى تصنيف الشخصيات بحسب ما تفعله وليس على أساس محتواها،<sup>(٧)</sup> لأنها كما يقول بارت ليست إلا اسم فاعل لفعل، ما يبعتها عن أن تكون جوهرًا نفسياً.<sup>(٨)</sup>

وعلى أساس من ذلك، تمثّل الجملة (( بوصفها الوحدة اللغوية الصغرى، حدثاً على المستوى السردّي؛ لأنها متضمّنة لكلّ عناصره (الفعل، الشخصية، الزمان، المكان، الراوي الذي هو المتكلم) لذلك فهي (حدثية) تامة. وأهمية ذلك تتحقق في تجاوز حدود أطراف المكوّن النحوي للجملة (الفعل والفاعل والمفعول)، والالتفات لعنصر جديد لم يولّه النحو القديم عناية بوصفه الناقل اللغوي للحدث. إنّ الإخبار عن حدث من لدن مخبر ليس موضوعياً على الأغلب، وإنّه ليس المبرّر الوحيد للنقل دائماً. أي أننا أمام مخبر (راو) ينقل أحداثاً بوجهة ذاتية، قد تحرف أو تشوه أو تختصر الحدث أو غير ذلك مما يتصل بذاتيات الراوي. لهذا يقول بنفنست إنّ كل ملفوظ يحمل آثار المتلفظ.<sup>(٩)</sup>

إنّ عدم التسليم بموضوعية (الراوي) يقتضي البحث في حدود علاقته مع المنقول (الحدث) وصلته به (الفاعل النحوي).

يحظى السرد في حياة الانسان بأهمية لا يُلتفت لها عادةً، حتى أننا نستطيع أن نشبهه بعملية التنفس المستمرة

تتفاوت عوالمهم. الأمر الذي يضعنا أمام واقع متعدد الصور لتعدد الإمكانيات اللغوية، ولعل الواقع يتغير من لغة إلى أخرى علاوة على اختلافه من متكلم إلى آخر، بما يعقّد من مهمة مباشرة الإنسان للغة، ويضعه في قلب العملية اللغوية الصانعة للواقع.

إنّ إدراك ذلك يجعلنا نشكك في دعوى الإدراك الموضوعي للواقع، فهو لا يعدو أن يكون أكثر من أوهام ألفها الإنسان فظنها حقيقة؛ لأنّ عملية الإدراك متوقفة على قليات معرفية وإمكانيات لغوية. وهذه مختلفة، كما تقدم، وعن اختلافها ينتج التباين، الأمر الذي يباين الموضوعية التي تشترط وحدة الملاحظة والإدراك. والحقيقة أننا دائماً أمام وجهة نظر عن الواقع. وهذا ما يميّز الطبيعة الفردية للغة.

يمثل توظيف علوم لمعطيات علوم آخر واحدة من خصائص العلم المعاصر، وفي هذا كانت هناك محاولات لتأسيس (نحو سرديّ narrative grammar) من قبل تودوروف “عابر للثقافات وعابر للتاريخ، يكون قادراً على توصيف بنية أي قصة، في أيّ زمان وأيّ مكان، لذلك لا يسعى، في فحصه لأيّ قصة، أن يدرسها بوصفها عملاً متفرداً، وإنما ما يمكن أن تسهم فيه بتوصيف تلك البنية المجردة المكونة (للنحو

لكنها تنطوي في أحيان على فائض في الدلالة (الترادف وتعدد المعاني) يقتضي حضوره، كما تنطوي في أحيان أُخر على نقص في الدلالة (الرمز والتكثيف) بما يؤكد الحاجة إليه.

إنّ الفاعل النحوي ليس فاعلاً إرسالياً (يقوم بإرسال رسالة لغوية) إلا في بعض المواضع، أمّا أكثرها فهو ليس إلاّ فاعلاً نحويّاً أي فاعلاً نصّياً، بينما (الفاعل السردى) (\*\*\*) هو الفاعل الإرسالي المهمين على رسالته. يمثّل الشخص المتكلم مرجعيةً للرسالة، بينما يمثّل الفاعل الخارجي مرجعيةً للفاعل النحوي. يقوم الفاعل السردى بمهمة الناقل الذي تتم عنده عملية التحويل الفعلي من حدث إلى نصّ. أي أنّ فاعلية الفاعل السردى تستدعي فاعليّتين تتوسط بينهما؛ هما فاعلية الفاعل الخارجي القائم بالفعل Act وفاعلية الفاعل النحوي Verb. بما يعني أنّنا أمام ثلاثة فاعلين لغويين وغير لغويين، وكلّ جملة تنطوي في عمقها وامتداداتها على ثلاثة فاعلين وليس فاعلاً واحداً. والفاعل الإرسالي هو الوحيد الذي يقع على تخوم الواقع واللغة معاً، بينما يقف الآخرون عند حدود الواقع فقط (الفاعل الخارجي) أو حدود النص (الفاعل النحوي). وهما يمثلان مرتبةً أدنى منه؛

التي لا يُلتفت لها. إنّ الفعل لا قيمة له بنفسه إلاّ بتوسط السرد له، فالسرد نقلٌ للفعل من الحيز الخارجي إلى الحيز اللغوي. وقد تكون هناك أشكال أكثر وضوحاً في التوسط السردى، من قبيل (الحلم). فالحلم لا قيمة لغوية له ما لم يتم نقله عبر السرد من حيزه الذاتي الضيق المهدد بالنسيان إلى الفضاء الاجتماعي. وقريب من هذا ما يقوله ريكور: "ليس الحلم المرئي في المنام هو الذي يمكننا تفسيره، بل نص سرد الحلم."<sup>(١٠)</sup> فالإنابة السردية للحدث أو الحلم ضرورية بشكل مطلق لإدخاله نطاق التواصل، ومن هنا نكتشف أنّنا نحيا بالسرد أكثر من أي شيء آخر. (\*\*)

ينبغي التسليم أنّنا لسنا أمام أحداث تجري وإنّما أمام كلام ينقل تلك الأحداث لغوياً، وهذه حقيقة ينبغي ألاّ تغيب عن أي تحليل لغوي، والحدث الخارجي حدث لغوي وهو معنى، والمعاني خصيصتها التداول. واللغة تعمل على تحويل التجربة الخاصة إلى عامة ليضيء نور الخطاب عزلة حياتنا، كما يصف ريكور، فما يجربه شخص لا يعيشه آخر، "والواقعة التي تدور في خلد إنسان لا يمكن أن تنتقل كما هي إلى خلد آخر. لكنّ هناك، مع ذلك، شيئاً يُعبّرُ منّي اليك. شيء ينتقل من نطاق حياة إلى أخرى. وليس هذا (الشيء ما) هو التجربة، كما تم تجريبها، بل معناها."<sup>(١١)</sup>

من جانب آخر تمثل الجملة وحدةً إرساليةً تامةً من حيث وجود مُرسل ورسالة ومُرسل إليه، بغض النظر عن محتوى الرسالة والفاعل النحوي. إنّ قصديّة المرسل لا يمكن تجاوزها، وإنّ حملَ رسالته مقاصده

وحاله. (١٥)

وهذه الوظائف في مجملها غير نحوية ولا تجعل له سمة يدور حولها التحليل النحوي ولا تتعدى الحضور الهامشي أو التقديمي للقضايا النحوية، أو ما هو أقرب لعلم اللغة وعلم الدلالة.

### الفاعل والجملة

ينبغي الفصل بين الكينونتين المادية واللغوية للفاعل، وما يبدو في ظاهره بسيطاً لا يلبث أن يتكشف عن أنه أكثر تعقيداً، كما سيبدو.

نستطيع أن نقول إن أي فعل يضم لغوياً فاعلين، نصلح على أحدهما "الفاعل السردى" المسؤول عن الصياغة اللغوية للجملة، وهو فاعل جملة، أي ما يستلزمه الفعل اللغوي، و"الفاعل النحوي" الذي يقوم بالفعل، المعروف بـ"الفاعل" بالاصطلاح النحوي، وهو فاعل فعل وليس جملة، أي ما يستلزمه الفعل الخارجي. وقد توجهت عناية النحاة نحو الفاعل النحوي دون الآخر، مع أن الفاعل السردى بارز بشكل صارخ في نموذج فعل الأمر مثلاً. لكن (الأمر) في فعل الأمر (اكتب مثلاً) غير ممرس نحويًا، (\*\*\*) أو هو ضمير غير نحوي، لأنه لا يأخذ موقعاً إعرابياً.

إن علاقة الضمائر بالفعل يمكن أن تنقسم على قسمين: الأول علاقات التوازي، بمعنى أن ضمير الفاعل السردى غير ضمير الفاعل النحوي بحيث يسير كل منهما بخط منفصل، لكن وجود الأخير يستدعى بالضرورة وجود الأول، فتكون العلاقة بينهما علاقة

لأنه الفاعل الوحيد الذي يسبق حيزه فيما يتأخر الآخرون عن حيزهما، فالفاعل الخارجي الذي يفعل في الأشياء يفترض وجود واقع يمكنه من أداء فعل ما، وهذا الواقع سابق عليه. وكذلك الفاعل النصي يشترط وجود نص يكون فاعلاً فيه. تتوقف الرسالة على وجود الفاعل الإرسالي بما يجعل من الفاعل الإرسالي / الفاعل السردى أكثر حضوراً من جانب، وأعد حضوراً من جانب آخر من الفاعلين الآخرين بما يعزز موقعه ويجعله في مرتبة أعلى، وإن كان يشترط أسبقية اللغة عليه.

إن حدود اهتمام النحو القديم بالفاعل السردى لا تتعدى وظائف بسيطة ولا يجعل له سمة نحوية رئيسية، ويحضر عندهم بوصفه المتكلم في مجالات محدودة في مقدمتها سلطته على العامل؛ لأنه الموجد لعلامات الإعراب. يقول ابن جنّي: "العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشمال المعنى على اللفظ وهذا واضح." (١٢) وهذا رأي الرضي أيضاً، وعنده أن فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بألة الاعراب، إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة، وإن كان علامة لا علة، ولهذا سموه عاملاً. (١٣)

ومن جانب آخر يُنظر للمتكلم على أنه عنصر من عناصر سياق الحال المفضية إلى تحديد المعنى. (١٤) وهو في هذه المهمة له حضور مؤقت ينتهي متى ما تقرّر المعنى، وتنتفي الحاجة له بعد ذلك. إضافة إلى وظيفة ثالثة تحدت عنها النحاة هي مراعاة قصد المتكلم

لأفعال تقاس من اللحظة التي يتكلم بها السارد وكذلك حال الضمائر تتحدد بالقرب والبعد عنه.<sup>(١٦)</sup> إنَّ الفاعلية بهذا التقدير ليست وجوداً بسيطاً، كما يبدو من فهم النحاة القدامى (لكل فعل فاعل)،<sup>(١٧)</sup> وإنَّما وجود مركب من إرادتين: إرادة ناجزة (الفاعل السردية) لأنها إما أن تطلب فعلاً (فعل الامر)، وإما أن تصوغه لفظياً بعد أن كان فعلاً خارجياً (الفعل الماضي والفعل المضارع)، وإرادة غير ناجزة (الفاعل النحوي)؛ لأنَّ الفعل إما أن يكون في حيِّز المستقبل (فعل الأمر) وهو بطبيعته لا يتضمَّن استشرافاً بحتمية الوقوع، وإما أن فعله يحتاج إلى إثبات صدقته لاحتماليتة الصدق والكذب (الفعل الماضي والفعل المضارع). وفي كلتا الحالتين ليست هناك إرادة ناجزة فعلياً للفاعل. وتشير الجملة إلى وجهتي نظر إحداهما ممسوحة (الفاعل السردية) والأخرى غير ممسوحة (الفاعل النحوي). كما تصدر عن إرادة الفاعل السردية - على الأقل في فعل الأمر - وإنَّها تشير إلى إمكانية قيام الفاعل النحوي بالفعل؛ لأنَّها لا تعكس وجهته بقدر ما تعكس الوجهة الأخرى. وإذا جاز لنا تسمية الإرادتين معا بـ(الفاعلية)، فإنَّ ما هو متيقن من جزئي الفاعلية هو إرادة الفاعل السردية الناجزة، لذلك يمكن لنا أن نصف الفاعلية بأنَّها تتضمن قيمتين إحداهما يقينية (السارد) والأخرى احتمالية (الفاعل). والسبب هو أنَّ إرادة السارد جزء الفاعلية الناجز الأمر الذي يبرِّر لنا تسميته بـ(الفاعل السردية)، أما الجزء الاحتمالي فإنَّه فاعل صوري؛ لذلك يمكن تسميته بـ(الفاعل النحوي) تمشياً مع التسمية القديمة.

تواز. مثل الفعل المضارع والفعل الماضي، (يكتب وكتب مثلاً، الفاعل النحوي فيه خارجي يعود لشخص غائب غير السارد)، وفعل الأمر، (من سيكتب شخص غير الأمر السارد).

والقسم الآخر علاقات التماهي ولا تكون إلا حين يرجع الفاعلان إلى ذات واحدة بحيث يكون الفاعل السردية هو الفاعل النحوي نفسه. مثل الفعل المضارع والفعل الماضي بصيغ المتكلم، (مثلاً كتبتُ وأكتبُ، الفاعل الخارجي هو الفاعل السردية نفسه). وعلاقات التماهي تظمس ضمير السارد بشكل أكبر لهيمنة ضمير الفاعل نحويّاً عليه. يعني أنَّ النحاة لم ينظروا للنصِّ بوصفه خطاباً متضمناً لمرسل ورسالة ومرسل إليه، إنَّما نظروا إليه بوصفه حدثاً يتطلب فاعلاً ومفعولاً، بينما لا يتعدى ذلك جزءاً من عناصر الخطاب؛ أي أهمل التنظير النحوي ما قبل الجملة (المرسل) وما بعد الجملة (المرسل إليه)، ومارس النحاة عزلاً للجملة عن سياقها، مع أنَّ المرسل وجوداً يسبق الجملة، والفاعل النحوي في فعل الأمر هو في حقيقته فاعل بإرادة السارد الأمر، وإذا صحَّحت تسميته بالفاعل لأنَّه من يقوم بالفعل، فإنَّه واقع تحت إرادة أخرى أملت عليه القيام بالفعل. وهو بهذا المعنى ليس فاعلاً ابتدائياً، لأنَّ إرادة السارد هي في الحقيقة (فاعل الفاعل).

لا يمكن أن تؤخذ الجملة بعيداً عن متكلمها (السارد) لأنَّها تشير إليه على نحو لا يمكن إنكاره. فاستخدام الضمائر والظروف وصيغ الأفعال يقررهما السارد فـ(هنا والآن) تحديدات يطلقها السارد، كما أنَّ المسافة الزمنية

وفقد الفاعل السردي أيّ حضور. أما عن علاقات الحضور والغياب، فإنّ السارد يكون دائماً ملازماً للفاعل ملازمة لسانية، والعلاقة اللغوية التي بينهما لا يمكن تفتيتها وبقاء الفعل على حاله ودلالته. وهذه العلاقة غير مشترطة بين الفعل والفاعل النحوي. أي أنّ الفعل ينسج علاقيتين مختلفتين مع كينونتين مختلفتين؛ أو لهما، علاقة الفعل بالواقع الخارجي، وفيها يتماهى الفعل مع الفاعل النحوي. وهي ذات طبيعة غير لغوية على الأكثر، أما العلاقة الثانية، فهي علاقة الفعل بالواقع اللغوي، وهي تالية وجوداً للأولى، وأنها لغوية صرفة تحيل الحدث الخارجي إلى نصّ لغوي. والفرق بين الفعل اللغوي والفعل الحدتي يماثل الفرق بين الفعل السردي (إنابة السارد في نقل الحدث) والفعل الدرامي (مباشرة الفاعل لفعله دون واسطة). والحدث اللغوي يبتعد عن الفاعل النحوي بالقدر الذي يقترب فيه من الفاعل السردي حين يستعمل الفعل الماضي. والفعل - على هذا المستوى - مقترن ليس بالفاعل النحوي وإنما بالفاعل السردي بوصفه مُرسلاً لنص. والفعل يقترن بفاعلين دائماً هما النحوي وهو فاعل خارجي يرتبط وجوده بتحقيق الفعل في الخارج، وفاعل سردي الذي هو ركن أساس في الكينونة النحوية؛ لأنّه يقوم بنقل تجربة الحدث من حيز إلى آخر، بحيث يتشلهما من الضياع والنسيان؛ لأنّ فعل الفاعل النحوي سيندر ما لم يتهياً له فاعل سردي.

ومن الغريب أن يتجاهل النحو القديم مثل هذا الفاعل ويمنح وظيفته لفاعل آخر، بحيث نستطيع أن

وهذا التحليل يكشف البعد الصوري في تسمية الفاعل النحوي بـ(الفاعل)، مع وجود من له مباشرة حقيقية للفاعلية.

لقد وقع النحاة في فخ نسخ الهيكل النحوي للفعل المضارع والماضي بشأن فعل الأمر. مع أنّه يتطلب تحليلاً مختلفاً. وكأنّهم أقاموا للفاعل عملية مشابهة لعملية الاشتقاق في الألفاظ. أي أنّ الفاعل في الأمر يُرجع إلى الفعل الماضي مثلاً، وما سيكون فاعلاً في الماضي سيكون فاعلاً في الأمر. وحسبت القضية بهذا الشكل. فلو أنّ أمراً موجهاً لـ (علي) مثلاً بصيغة (اكتب)، فتحويل هذه الصيغة إلى الماضي سيجعلها: (كتب علي). وبهذه العملية البسيطة للتحويل نكتشف الفاعل في التصور النحوي. مع إنّ القيام بذلك، وإن كان تحويلاً ذهنياً، يوقع في المحذور لأنّ صيغ الخبر مختلفة تماماً عن صيغ الإنشاء. وهذا يشبه عملية التحويل التي أجريت لصيغ النداء الإنشائية وتحويلها إلى صيغة خبرية، وما رافق ذلك من تأويلات متكلفة. (١٨) لذلك يمكن القول إنّ صيغة فعل الأمر خُرِجت تخريباً خبرياً، والأولية توجب إيجاد صيغة فعلية إنشائية مختلفة غير محاكية للصيغة الخبرية في الماضي والمضارع.

ومن جانب آخر يمثل الفاعل السردي أكثر هيمنة من الفاعل النحوي في صيغة فعل الأمر؛ لأنّه وجود مركب، فهو سارد من جانب وجزء الفاعلية من جانب آخر. ولا يشغل الفاعل النحوي إلاّ جزء الفاعلية غير المنجز (لأنّه لم يقم بالفعل بعد حين الأمر). ومع الوجود الهامشي للفاعل النحوي حظي بأهمية مركزية في النحو القديم،

نذهب إلى أنّ النحاة كانوا مأسورين للفعل الخارجي Act وليس الفعل اللغوي Verb، والحال أنّ الأخير هو ما ينبغي أن يكون محلّ عناية اللغوي. ونتج عن ذلك أنّ تحليل الجملة أهمل المستوى اللغوي ووقف عند المستوى الخارجي. والسبيل للخروج من ذلك اعتماد مفهوم (الفاعلية) الذي يتكون من مستويين خارجي ولغوي يقترنان به، وإن كان على اللغوي التركيز على العلاقات اللغوية لأنها موضوعه المباشر، أو بوصفها الفاعلية الناجزة من جهة والملازمة للفعل من جهة أخرى.

### الفاعل والجملة

إنّ العودة إلى الفاعل السردية تقتضيها ضرورات لغوية، فإذا كان الفاعل السردية ناقلاً للفعل من حيث إلى آخر، فما مدى قربه من الواقع الخارجي الذي ينقل عنه، وما المؤثرات النفسية والأيدولوجية التي تتحكم بوجهة نظره، بوصفه الوسيط الحصري للسياق اللغوي للفعل؟ ثم ما معنى المعيار الذي نعتمده في تمييز جملة الخبر عن جملة الإنشاء، ألم يقل النحاة ومن بعدهم البلاغيون إنّ احتمالية جملة الخبر للصدق والكذب وعدم احتمالية جملة الإنشاء؟ إنّ هذا المعيار ليس معياراً خارجياً، وإنّما معيار لغوي يتعلق بصدقية وجهة النظر اللغوية، لا صدقية ارتباط الفاعل النحوي بالفعل الخارجي، معيار يتفحص واقعاً لغوياً ولا يتفحص واقعاً خارجياً. أي أنّ الفرق بين الفعل الحداثي والفعل اللغوي يماثل الفرق بين الفعل الدرامي والفعل السردية - كما

تقدم - من حيث مباشرة الفعلية في الأول وتوسط الناقل اللغوي في الأخرى. فمن يرافق زيدا حين يدخل متجرّاً لشراء سلعة لا يردّ إلى ذهنه أنّه اشترى حقاً أم لا، مادام قد رآه يشتري حقاً. أما من يتساءل عن صدقية ذلك فهو من سيخبره هذا (أنّ زيدا اشترى قميصاً). الأمر الذي يجعل من احتمالية الصدق والكذب احتمالية لغوية صرفة تتوجه إلى الفاعل السردية وليس الفاعل النحوي. ومما يبرّر اعتماد الفاعل السردية ركناً في التوجيه النحوي أنّ شقاً كبيراً من الدرس النحوي تقوم علاقته به دون الفاعل النحوي، وهو جمل الإنشاء. لأنّ فاعل هذه الجمل سردية، فالنداء مثلاً يخلو من الفاعل النحوي لكنه لا يخلو من الفاعل السردية.

إنّ اعتماد الفاعل السردية وسيطاً يصلح أن يكون أساساً جديداً للتمييز بين الجملة الخبرية والجملة الإنشائية، كما في المخطط الآتي:

### الجملة الخبرية:

درجة الصفر في الفعل ← الفاعل الخارجي  
← الفاعل السردية ← الفاعل النحوي.

### الجملة الإنشائية:

درجة الصفر في الفعل ← الفاعل السردى  
← الفاعل النحوى ← الفاعل الخارجى .

إنّ فعل الفاعل السردى فى الجملة الخبرية يتلو وجود الفعل الخارجى، وتتحدد مهمته، كما تقدم، بتحويل الفعل الخارجى إلى فعل لغوى، ويقوم الفاعل السردى فى الجملة الإنشائية الفعلية بوظيفة معاكسة، أى بطلب تحويل الفعل اللغوى إلى فعل خارجى (اكتب). أى أنّ الفاعل السردى يتوسط مستويي الفعل الخارجى واللغوى دائماً، بينما لا يؤدى الفاعل النحوى هذه الوظيفة، وأنّ وجوده فى الجملة الإنشائية يكاد يختفى بالشكل المباشر.

تشبه ثلاثية الفعل والفاعل النحوى والفاعل السردى إلى حد ما ثلاثية العلامة اللغوية: الدال والمدلول والمرجع، فالدال الفاعل السردى والمدلول الفعل والمرجع الفاعل النحوى. والبحث اللسانى إذ عمد إلى تحييد المرجع ليقطع صلة النص اللغوى بالواقع الخارجى،<sup>(١٩)</sup> فإنّ البحث النحوى بحاجة إلى عملية مشابهة لكن ليس لغرض قطع صلة الفعل بمرجعه (الفاعل النحوى) وإنما لتضييق دور هذه الفاعلية وتأكيد أهمية الفاعل السردى ومساهمته فى نتاج الفعل، وللإجابة عما يثيره وجود الفاعل السردى من أسئلة محتملة، كما يعنى إدخال موضوعات جديدة للدرس النحوى.

لقد وقع التقعيد النحوى أسيراً للتقعيد الصرفى، اذ يبدو أنّ الصيغ الصرفية تحكمت كثيراً بتوجيه تقعيدات

النحاة، بحيث نجدهم فى أحيان لا يقفون على ما ليس له صيغة صرفية تسوغ له موقعاً نحويًا، وأهملوا ذلك لأنّه بلا غطاء صرفى يبرر التقعيد النحوى. فمثلاً أنّ تقسيم الجمل إلى خبرية وإنشائية من الضرورى أن يتبعه تقسيم آخر يتصل بالفاعل. أى يمكن أنّ نقسم الفاعل إلى فاعل خبرى وفاعل إنشائى. والحاصل أنّ النحاة التفتوا إلى الفاعل الخبرى فقط، ولا نستثنى من ذلك فاعل فعل الأمر؛ لأنّ فاعله - بحسب النحاة - يمكن وصفه بالفاعل التحويلي، فالجملة الأمرى خضعت لعملية تحويل أبرزت الفاعل. أما الفاعل - كما نتصوره - فليس الضمير المستتر الذى تحدث عنه النحاة،<sup>(٢٠)</sup> إنّما هو (فاعل الفاعلية) أى الأمر بالفاعلية. والذى حدث أنّ النحاة قلبوا الفاعل الإنشائى إلى فاعل خبرى بعملية تحويلية للجملة. وهذا مخالف، كما تقدم، وسببه

أنّهم عرفوا صيغةً واحدةً للفاعلية (الفاعل الخبرى) لذلك جرت عملية التحويل كى يتسق الأمر مع الفاعلية الخبرية.

إنّ تقسيم الفاعل إلى: فاعل خبرى وفاعل إنشائى يوجب تصنيفاً للجمل وفرزاً للفاعلين عن بعضهم. من



الفعل، لكن الفعلية الانشائية لا الخبرية. إن إشكالية النحاة التي حالت دون ذلك هي قياس فعل الأمر على الفعل المضارع، بما عمل على طمس الفاعلية الانشائية. والحال ينبغي أن تكون طبيعة الفعلية فيه سبباً لجعله رأساً للجملة الانشائية وتلحق به أساليب الإنشاء الأخر، لخلوها من الصيغة الفعلية الصريحة. ويعود سبب التقسيم إلى أن الفاعلية في الجملة الخبرية شركة بين الفاعل السردية والفاعل النحوي، والعلّة الوجودية للفعل تعود للفاعل الخبري. أما فاعل الإنشائية فهو فاعل سردي، وإن كان الأمر يتضمن فاعلاً عومل على أنه فاعل نحوي، وتعود علّة الوجود فيها للفاعل السردية. وما يميّز فعل الأمر عن باقي صيغ الإنشاء فعليته التي جعلته موضعاً لفاعل سردي أولاً ثم فاعل خارجي سيقوم بالفعل. والفاعل الخارجي هو المفعول الإنشائي على المستوى اللغوي، فإذا كان قد فعل فعلاً بتأثير من الفاعل السردية في الخارج فإنه مفعول للفاعل السردية في الجملة، ما يجعل له طبيعتين مختلفتين. الأولى خارجية تتصف بالفاعلية والأخرى لغوية تتصف بالمفعولية. وما عدّه النحاة فاعلاً لفعل الأمر ليس فاعلاً حقيقياً على المستوى اللغوي لكن فاعليته الخارجية أوهمت بذلك؛ لأن سرديّة الأمر هي الفاعل على الوجه الحقيقي، وهو لا يبعد عن أن يكون مفعولاً له. ونعني بسرديّة الأمر أن طلب الفاعل السردية وقع عليه، ولو لم يكن هناك أمر ما كان هناك فعل خارجي. أما صيغ الإنشاء الأخرى فليست مركبة الفاعلية،

الواضح أن الفاعل في الفعل الماضي والفعل المضارع فاعل خبري، أما الفاعل في فعل الأمر، وعموم الصيغ الإنشائية (التمني، الترجي، الاستفهام، النداء... الخ)، فهو فاعل إنشائي. ومن الغريب ألا نحدّد للنداء أو الاستفهام فاعلاً! إن خلو الجملة من صيغة فعلية أو وقع النحاة في تقسيمات شكلية في أحيان، وتنطوي الصيغ الإنشائية على المكونات الأولية للفعلية، دون الصيغة الفعلية - كما سيأتي - لكن يعوزها سند صرفي.

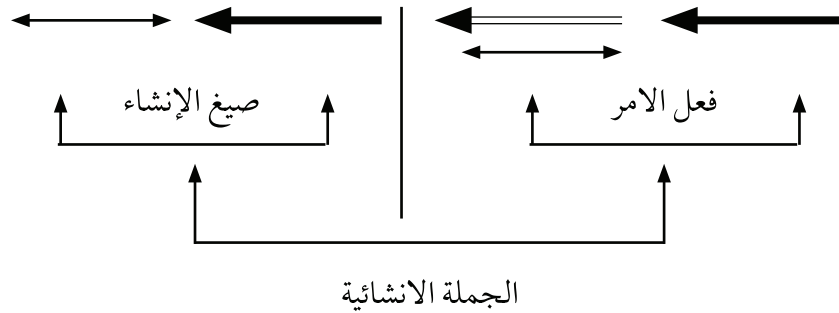
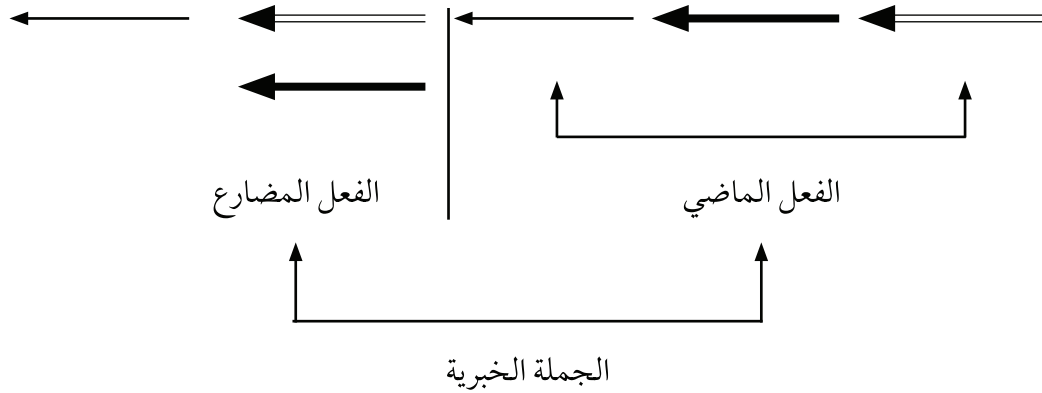
دفعت مشابهة الفعل المضارع للاسم النحاة للحديث المطول عن المشترك بينهما،<sup>(٢١)</sup> وهو مشترك سيميائي على الأغلب، في حين أهمل شبه آخر قد يبدو أكثر وضوحاً، هو الشبه بين صيغ الإنشاء وفعل الأمر. وقد يقف وراء ذلك النظرة التبخيسية لفعل الأمر والحاقة بالفعل المضارع، كما فعل الكوفيون<sup>(٢٢)</sup> ولا يبعد عنهم البصريون، من خلال تقدير (لام الأمر) الداخلة على المضارع وكأنّ فعليته مرهونة به، فلا فعلية أصيلة مادام تقدير الإلحاق قائماً. والسرّ ليس بناءه فالماضي مبني أيضاً لكن انشائيته وخلوه من الصيغ الخبرية المباشرة (الصيغ المعتمدة في فعلية الفعل).

يمكن وصف المضارعة بين فعل الأمر وصيغ الإنشاء بأنها تقوم على مشترك جنسي بخلاف المضارعة بين الفعل المضارع والاسم، فتلك تقع في جنس واحد (الإنشاء) المختلف عن الخبر كثيراً، وأنّ الصيغ الإنشائية تقترب من عمدة الإنشاء (فعل الأمر) باحتوائها على حدث وزمن، كما يقرر النحاة بشأن الفعل، أي أنّها صيغ متضمنة لمعنى الفعلية، الأمر الذي يجيز لها عمل

ففي المخطط نجد: في الفعل الماضي أنّ الفاعل الخارجي أو لا ثم الفاعل السردى ثم بعده الفاعل النحوي، وهو يمثل مراحل الانتقال من حدث (خارجي) إلى سرد (سارد) إلى مسرود (نحوي). أما الفعل المضارع فإنّ الخارجي والسردى يتساوقان إلى حد ما أو يتقدم قليلاً الخارجي، والبعد بينهما أقل مما في الماضي. ثم يأتي النحوي بعدهما. أما الفاعل السردى في فعل الأمر فأسبق وجوداً، يتساوق بعده الخارجي والنحوي. وختل الصيغ الإنشائية من الفاعل النحوي يبدو أنّ خلّو الصيغ الإنشائية من الفاعل النحوي منع

كما هو شأن الفعل وإنّما أحادية الفاعل، وهو الفاعل السردى أي المستفهم أو المنادي أو المتمني... الخ. نتج عن إغفال الفاعل السردى إهمال كثير من الأسئلة المتعلقة بذلك. الأمر الذي تفترضه حاجة البحث العلمي المعاصر، لاكتشافها وتقديم الإجابات الممكنة.

إنّ علّة الوجود - سمة الفاعلية الأولى - تعني الوجود السابق الذي يمكن الوجود اللاحق. بمعنى أنّ انعدام شق الفاعلية المتصف بعلة الوجود يوجب العدم أيضاً للشق الاخر. كما يبين الرسم ادناه ترتيب العلة الفاعلية: (§)



لقد كان القياس معياراً حاكماً في التقعيد النحوي، رُدت إليه كثير من التوجيهات. وكان ذلك يمارس بوعي تارة وبدون وعي تارة أخرى. فاستتار الفاعل في صيغة الأمر ليس إلا قياساً عمد إليه النحاة، فقد قيست هذه الصيغة بصيغة الفعل الماضي، أي يقوم الأمر على إجراء عملية ذهنية بسيطة يتم فيها إرجاع الأمر إلى الماضي لمعرفة الفاعل. والأمر لا يخلو من محاذير، فالانتهاء بتحديد فاعل خارجي استباق قد يوقع في الوهم، فتحويل الفعل إلى صيغة الماضي يعني تحققه خارجاً، مع أن أفعال الأمر ليست كلها قابلة للتحقق (تذكرك أيها الجبل، كن إنساناً أيها الحجر... الخ)، فكيف تصح نسبة فاعل خارجي لفعل لا تحقق له؟ لذلك فاعلية هكذا فاعل افتراضية كثيراً ما يكذبها الواقع. واللغة - في واحدة من مهامها - تصوغ الواقع وتنقله. وهذا القياس يجعل التفسير النحوي للنصوص اللغوية متكلفاً، وأنه بالوقت الذي يقترب من المسلمات النحوية يتعد عن الواقع بالمسافة نفسها، وساوى بين الأفعال من حيث التحقق، وهي ليست كذلك. لكن النحاة لم يلتفتوا لمثل هذا المحذور فأجروا الفاعل الإنشائي مجرى الفاعل الخبري، مع أن فاعلية الفاعل السردية متحققة فعلاً ولا تستند إلى أي افتراض.

### الفعل بين الواقع واللغة

تعد اللغة كينونةً ثنائيةً بامتياز؛ فهي تصدر عن متحدث إلى متلق، كما أنها تتكوّن من الوجهة اللغوية من (دال ومدلول) (§§) وأنها تنقل أي واقعة من مستوى إلى

من عدّها صيغاً فعلية، وإن كانت متضمنة للفعلية. ونجد في ترتيب الفعل الماضي فاعلاً خارجياً يأتي بعده فاعل سردي ثم فاعل نحوي ليس له وجود إلا في الجملة بحيث يكون فاعلاً نصيباً، وإن كان هو الفاعل الخارجي نفسه، لكن يمكن الفصل بينهما على أساس وجود هوية واحدة لها سمتان مختلفتان، بحيث تكون فعلية الفاعل الخارجي قائمة بذاتها دون حاجة للفاعل السردية، والأخرى (النحوي) لا يمكن أن تكون إلا بتأثير الفاعل السردية وفعليته النصيبية. أي أن الفاعل النحوي ليس إلا أثراً من آثار الفاعل السردية. وهنا يمكن القول إنهما هوية واحدة بكينونتين مختلفتين تسوغ الفصل بينهما وتجعل توسط السردية بينهما ضرورة لا شك فيها. نجد في الفعل المضارع الترتيب نفسه لكن باستبدال العلاقة بين الفواعل بالعلاقة المتزامنة التي تجعل الفاعل الخارجي يتقدم نسبياً على الفاعل السردية، والأخير يتقدم سببياً على النحوي. والرسم يوضح أسبقية الفاعل الخارجي في الجملة الخبرية. فيما يختلف الترتيب في الجملة الإنشائية، إذ يتقدم الفاعل السردية بوصفه علة الوجود ويتأخر عنه بشكل متزامن كل من الفاعل الخارجي والمفعول الإنشائي اللذين يمثلان هويةً واحدةً، لها سمتان مختلفتان أيضاً. فالفاعل الخارجي تكون حقيقته اللغوية هي المفعولية. وما تقدم يوضح أن الخارجي ليس شرطاً فيه أن يكون فاعلاً نحويّاً، إذ هو فاعل سردي ونحوي للمتكلم في الماضي والمضارع، ونحوي في باقي الأفعال، ومفعول إنشائي في فعل الأمر. فما كان على أحوال مختلفة كيف يجوز عدّه فاعلاً نحويّاً بشكل مطلق؟

آخر، أي من المستوى الخارجي إلى المستوى اللغوي. وإذا كانت اللسانيات المعاصرة تحاول وضع حدود مائزة بين كل مستوى ونظيره، فإنّ الدراسات اللغوية القديمة لم تفعل ذلك، بل كثيراً ما كان يُنقل عنصرٌ من مستوى إلى آخر مختلف؛ لضعف الحدود الفاصلة بين المستويين. ليس هناك تمييز واضح لـ(الفعل) بين تحقّقه خارجياً وإعادة صياغته لغوياً. صحيح أنّ (الفعل) واحد فيهما لكنّ كلاً منهما ينتمي لنظام مختلف، وإنّ كان النظام اللغوي يكرّر الفعل الخارجي ولكن لا على معايير النظام الخارجي وإنما على معاييرها هو. إنّ خلط عناصر أيّ نظام بآخر قد تقود إلى نتائج غير دقيقة. فينبغي التمييز بين (الفعل) الخارجي و(الفعل) السردى. ويتبع ذلك تمييز آخر بين الفاعلين فيهما. وليس من الضروري أن يكون واحداً في كلّ منهما.

في مقابل ذلك ينبغى الحذر في إعمام التقسيم، فإذا كانت اللغة تتكون من أنظمة ثنائية (أجزاؤها أي المفردات لها طرفان أحدهما مادّي والآخر تجريدي) فإنّها ليست طرفاً في أي نظام ثنائي. بمعنى أنّ اللغة والحياة الاجتماعية لا يشكلان معاً نظاماً هما طرفاه. هذه الاستقلالية التي تتمتع بها اللغة وإنّها لا تدخل مع غيرها في تكوين شيء ما، تختلف اختلافاً بيناً عن (الفعل) في اللغة؛ لأنّ الأخير - وهو جزء من اللغة - يقوم على أساس وجود مستويين يكوناه معاً، كما تقدم. إنّ اللغة نظامٌ كليّ يختلف عن مكوناته الجزئية من حيث احتمالية التركيب وتعدد المستويات. ويمكن الانتهاء إلى نتيجة مفادها: واحدة النظام الكلي وثنائية

أنظمة الأجزاء في اللغة. غير أنّ هذه النتيجة لا يمكن أن تكون شاملة لكل أجزاء النظام اللغوي، غير أنّ أهميتها تكمن في أنّها تضع اليد على اختلافات تقود إلى البحث عن تفسير لها.

واللغة وجود رمزي لوجود آخر هو العالم الخارجي، إنّها نوع من الوجود الاختزالي، فمعجم ما على صغره يحوي أشياء العالم جميعاً. أي أنّ اللغة كينونة مختلفة تماماً عما تختزله، وإلاّ فكيف يتم اختزال الأشياء اختزالاً نوعياً وتبقى على ما هي عليه؟ تستفيد اللغة هذه الكينونة التحويلية من عناصرها الجزئية (المفردات: الأسماء والأفعال والحروف). واللغة في عمومها لا تختلط بالعالم الخارجي، إنّما يتم الاختلاط بشكل جزئي مع كلّ مفردة. أما اللغة بوصفها وجوداً كلياً فهي متعالية لا تختلط إلاّ مع نفسها. وإذا كانت العلامة تتصل بمرجعها، فاللغة لا مرجع لها يمكن أن تقترن به.

وفي هذا الصدد ينبغى الحذر من الخلط على مستوى العلامة، فالمرجع ليس جزءاً من العلامة، كما جاء في تصنيف بيرس<sup>(٢٣)</sup> وإنّما هو وجود مقابل لها. أي أنّنا إذا أدرجنا المرجع مع الدال والمدلول، فأى شيء سينتج

بين الصورة الصوتية والمرجع قد يكون وراء ذلك، مع أن سوسير يشير إلى أن الدال مجرد صورة صوتية أو أثر سيكولوجي،<sup>(٢٤)</sup> فإنه لا يلتزم بذلك تماماً حين يتساءل عن طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول.<sup>(٢٥)</sup>

إن إهمال دو سوسير للمرجع في حديثه عن العلاقة بين طرفي العلامة يقوم على أساس هذا التمييز الحاسم بين الواقع الخارجي واللغة، واللغوي غير معني بما خارج اللغة؛ لذلك لم يشر له فيجعل منه طرفاً ثالثاً فيها، فالعلامة لا تتضمن عنده شيئاً مادياً (المرجع)، وهي لا تحتوي أكثر من صورة صوتية وأخرى ذهنية، والمرجع يقع خارجها لذلك «رفض النيويون الفرنسيون فكرة (الإشارة والمرجع) بكاملها، وكذلك اتباعهم، باعتبارها فكرة مادية وواحدة الأفق. فالإشارة لا تشير إلى الأشياء، بل تدل على مفاهيم، والمفاهيم من أركان الفكر، وليس من أركان الواقع.»<sup>(٢٦)</sup> وهذا خلاف ما ذهب إليه بيرس الفيلسوف وليس اللغوي الذي جعل العلامة كينونة ثلاثية.<sup>(٢٧)</sup> إن التركيب الثلاثي قد يستقيم على أساس رؤية فلسفية، أما لغوياً فهو غير مقبول.

### أقسام الجملة

على أساس التقسيم المتقدم، يمكن أن يعاد النظر بتقسيم الجملة؛ والتقسيم الذي نقصد هو التقسيم الذي يقع على تخوم النحو والبلاغة وليس التقسيم النحوي. وقد قسّمها القدماء على: جملة خبرية وجملة إنشائية.<sup>(٢٨)</sup> وفي سبيل ذلك ينبغي التمييز بين الفعل والجملة، لكيلا يقع الخلط بينهما، فالفعل الذي يقصده التقسيم

عن ذلك؟ قد نتوهم فنقول إن الناتج هو (العلامة)، لكن الأمر ليس كذلك؛ لأن مثل هذه العلامة ليست علامة لغوية، إذ تتداخل فيها العناصر اللغوية مع الخارجية بشكل يمتزج العالم الخارجي مع العالم اللغوي، بحيث تكون أكبر من العالم الخارجي على حدة وأكبر من العالم اللغوي على حدة. ونحن لا نملك وجوداً كهذا يتكون منهما ويحتفظ باستقلاليته.

إن العلامة اللغوية ينبغي أن تكون لغوية صرفة. الأمر الذي يجعلنا نميز طبيعة كل فاعل من أجزاء الفاعلية (السردية، الخارجية، النحوية)، فوضع الحدود المائزة سيميائياً بين هذه العناصر وفصل بعضها عن بعض يمهد الطريق للفصل بين الفاعلين المختلفين، ولا يسمح بإدخال فاعل ضمن نطاق فاعل آخر. لكن هذا لا يمنع أن تناظر العلامة شيئاً، وحين تناظر ذلك الشيء فإنها تناظره بكامل وجودها، ولا يقوم التناظر على أساس العلاقة بين الشيء والدال أو بين الشيء والمدلول.

وهذا يجعلنا نعيد صياغة السؤال السوسيري القديم حول اعتبارية العلامة، ونعتقد أن السؤال بصيغته القديمة قد لا يكون دقيقاً تماماً. فلا معنى للسؤال عن طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول، أهى اعتبارية ام طبيعية؟ الصورة الصوتية (الدال) والصورة الذهنية المجردة (المدلول) لا علاقة بينهما؛ لأنهما من طبيعتين مختلفتين، وما بينهما لا يتعدى التلازم. أما اعتبارية العلامة أو طبيعتها فتصح حين توسع دائرة العلامة لتشمل المرجع حينذاك يصح أن توصف بأحد الامرين، من حيث الصلة بين العلامة والمرجع. ويبدو أن الخلط

القيمة الذاتية التي تبرر تداولها إنسانياً، بعيداً عما يمكن أن يترتب عليها من أفعال مصاحبة؛ لأنها تامة الفعلية بنفسها، فهي فعل لا يستتبع فعلاً، ولا يضره عدم الاستتباع. وتنفصل عن الواقع الخارجي لتكتسب حضوراً تاماً وقيمة ذاتية تبعدها عن مرجعية الواقع الخارجي لقياسها عليه.

إن ما يعتمده البحث من تقسيم للجمل يعيد الاعتبار للجمل الأدائية من حيث فك ارتباطها بالواقع من جانب وتمييزها عن الجمل الخبرية والإنشائية من جانب آخر، ومحاکمتها وفق منطقها الخاص. فقد عامل النحاة القرآن والشعرَ معاملة غيرهما من النصوص دون تمييز، مع أنهم اعترفوا بمنزلة خاصة للشعر في عدّه الأساس في التقييد دون غيره، إضافة إلى القدسية التي يحاط بها القرآن الكريم، لكن ذلك لم يترتب عليه تمييز حقيقي، فظل النصُّ الجمالي عندهم محل عناية من حيث تركيبه النحوي أو اللغوي لا غير وصاروا يفاضلون بين نصوص عصريين: عصر الاستشهاد وعصر ما بعد الاستشهاد، ليكون تمايز النصوص لا على أساس ذاتي وإنما خارجي يفرغها من القيمة الذاتية الخصيصة الأولى للنصوص الأدائية. وكذلك عدم قصر أهمية هذا النوع من النصوص على فضائها الدلالي؛ لأن ذلك الحد الأدنى الذي تلتقي عنده النصوص اللغوية جميعاً، فقصر قيمة النصوص الدينية والأدبية على المعنى يساويها بغيرها من النصوص ويلغي تميزها؛ لأنها تشترك مع اليومية التداولية وغيرها في تأدية المعنى:

المتقدم بدلالة Act ويعني القيام بعمل ما قد يقع بواسطة اللغة،<sup>(٢٩)</sup> أو بغيرها. أما الجملة فهي الوحدة اللغوية التامة، كما هو معروف،<sup>(٣٠)</sup> وعلى ذلك يمكن تقسيم الجملة على:

١. الجملة الخبرية.

٢. الجملة الإنشائية.

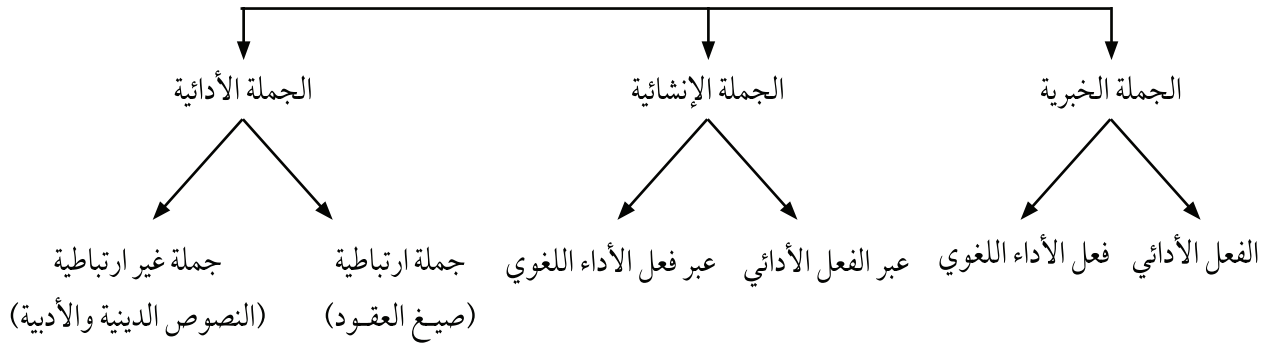
٣. الجملة الأدائية.

تقابل الجملة الخبرية في الفعل (الفعل الأدائي) إذ تحيل الفعل المادي الخارجي إلى فعل لغوي.

أما الجملة الإنشائية فتطلب فعلاً - كما هو معروف - والفعل الذي تطلبه إما فعل أدائي: (ليت السماء ممطرة) حيث يكون تحقق التمني خارجاً فيكون طرفاه: لغوياً (التمني) وخارجياً (التحقق)، أو فعل لغوي: (هل السعادة نسبية) حيث يقع تحقق الفعل داخل اللغة (الإجابة عن السؤال) فيكون طرفاه لغويين.

أما جملة الأداء اللغوي فلا تطلب فعلاً كالجملة الإنشائية، إنما يمكن أن يترتب عليها فعل. فصيغة عقود الزواج تتمتع بفعلية تامة يترتب عليها فعل الزواج. إن تحقق الفعل قد يغني عن الجملة الإنشائية، وهي من هذا ليست أكثر من واسطة في أحيان. فلو سقط المطر قبل التمني لبطل التمني. وهذا ما يميز الجملة الأدائية عن الجملة الإنشائية، من حيث إن الأولى لا يستغنى عنها مع توسطها؛ لأن وجودها لازم لما بعدها من فعل، أو أنها فعل ذو قيمة ذاتية تحقق له فاعليته واستدامته، كالنصوص الدينية والنصوص الأدبية، فالقيم الروحية والقيم الجمالية تحقق لهذا النوع من الجمل والنصوص

## الجملة



مهماً فيها أن تعقد صلوات فعلية مع العالم الخارجي، ومثلها النصوص الدينية والنصوص الأدبية من حيث هي كذلك. والشعر مثلما أنه لا يطلب فعلاً يتبعه في الغالب، فالسؤال عن صدقه ليس سؤالاً أصيلاً فيه ولا يكون معياراً تقويمياً له، إنما معياره خصوصيته الجمالية وما تقتضيه من مقاييس خاصة تتفاضل بها النصوص. نعم يمكن للنصوص الأدائية أن تعامل على أساس آخر، لكن دون أن تُحفظ خصوصيتها الأدائية فتكون نصوصاً بالمعنى النحوي البحت، حينذاك تخضع مع غيرها لمعيار واحد تُحاكم به.

تنقسم الجملة الخبرية على جملة الفعل الأدائي، ونقصد بها كل جملة تنطوي على فعل يتم تحقيقه في الخارج: (طاف الحجيج)، ومهمة هذه الجملة إعادة صياغة الحدث لغوياً بعد أن يكون قد حدث على نحو حقيقي أو افتراضي، والقسم الآخر فعل الأداء اللغوي وفيها نعيد صياغة حدث تم بواسطة اللغة وليس له تحقق خارجي مثل الأول: (عقد قران الزوجين).

أما الجملة الإنشائية فتقسم على جملة عبر الفعل الأدائي أي جملة ينحصر تحقيقها بفعل أدائي خارجاً: (افتح الباب)، وجملة عبر فعل الأداء اللغوي وتعني أن تحققها لا يتم إلا من خلال الأداء اللغوي: (ناد علماً).

أما الجملة الأدائية التي تحدت عنها مطولاً أو ستن حين عدّها فعلاً كلامياً<sup>(٣١)</sup> والتداوليون من بعده فتقسم هي الأخرى على جملة ارتباطية وهي الجملة الأدائية التي لها صلة بفعل خارجي يكون امتداداً لها، أو أثراً من آثارها: (زوّجتك نفسي)، وجملة أدائية لا تستتبع أثراً وإنما تقوم بذاتها لذلك فهي جملة غير ارتباطية، ليس

ط ١٩٩٧/٢ .

- السيمياء والتأويل، روبرت شولز، ت. سعيد الغانمي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت، ط ١ / ١٩٩٤ .
- السيميائيات والتأويل، مدخل لسيميائيات ش. س. بورس، سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي - بيروت / الدار البيضاء، ط ١ / ٢٠٠٥ .
- شرح الرّضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس - تونس، ١٩٧٨ .
- شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية - القاهرة (د.ت).
- طرائق تحليل السرد الأدبي، رولان بارت وآخرون، منشورات اتحاد كتاب المغرب - الرباط، ط ١ / ١٩٩٢ .
- العقل واللغة والمجتمع، الفلسفة في العالم الواقعي، جون سيرل، ت. سعيد الغانمي، الدار العربية للعلوم ومنشورات الاختلاف والمركز الثقافي العربي بيروت، الجزائر، الدار البيضاء، ط ١ / ٢٠٠٦ .
- في التفسير، محاولة في فرويد، بول ريكور، ت. وجيه اسعد، أطلس للنشر - دمشق، ط ١ / ٢٠٠٣ .
- محاضرات في علم اللسان العام، فرديناند دي سوسير، ت. عبد القادر قيني، افريقيا الشرق - الدار البيضاء، ٢٠٠٦ .

## قائمة المصادر

- الاستعارات التي نحيا بها، جورج لاكوف ومارك جونسون، ت. عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر - الدار البيضاء، ط ٢ / ٢٠٠٩ .
- أسرار العربية، عبد الرحمن الأنباري، دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ / ١٩٩٧ .
- الأناسة البنائية، كلود ليفي شتراوس، ت. حسن قبيسي، مركز الانماء القومي - بيروت، ١٩٩٠ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق ودراسة د. جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١ / ٢٠٠٢ .
- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، دار الكتب العلمية - بيروت (د.ت).
- الجملة العربية، مكوناتها، أنواعها، تحليلها، د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب - القاهرة، ط ٢ / ٢٠٠١ .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، الصبان، تح. طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية - القاهرة.
- خطاب الحكاية، بحث في المنهج، جيرار جنيت، ت. محمد معتصم وعبد الجليل الأزدي وعمر حلي، المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة،



- ريكور، ت. سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي - بيروت/ الدار البيضاء، ط ١/ ٢٠٠٣.
- نظرية السرد، من وجهة النظر إلى التبئير، جيرار جينيت وآخرون، ت. ناجي مصطفى، منشورات الحوار الأكاديمي والجامعي - الدار البيضاء، ط ١/ ١٩٨٩.

### الهوامش

\* الدكتور هادي شعلان البطحاوي: ولد عام ١٩٧٥، أستاذ مساعد في النقد الأدبي الحديث، في كلية الآداب، جامعة ذي قار. حصل على شهادة الماجستير من جامعة بابل عام ٢٠٠٢ عن رسالته الموسومة رواية السجن في العراق: دراسة نقدية. وحصل على شهادة الدكتوراه عام ٢٠١٢ من جامعة بابل عن أطروحته مرجعيات الفكر السردية الحديث. له عدد من البحوث المنشورة في مجالات علمية، كما شارك في عدد من المؤتمرات العلمية.

- (١) العقل واللغة والمجتمع، ٤١.
  - (٢) مرجعيات الفكر السردية الحديث، ١٤١.
  - (٣) ظ: «مقولات السرد الأدبي»، ترفتان تودوروف، ضمن طرائق تحليل السرد الأدبي، ٤٢-٤٤، والشعرية، ٣٠-٧٤، مفاهيم سردية، ٢٤-٦٧، وغيرها من دراساته الأخرى.
  - (٤) «التحليل النبوي للسرد»، رولان بارت، ت. حسن بحراوي وبشير القمري وعبد الحميد عقار، ضمن طرائق تحليل السرد الأدبي، ٩-٣٤.
  - (٥) الأناسة البنائية، ١٠٧-١٣٣.
  - (٦) مورفولوجيا القصة، ٣٨-٨٢.
  - (٧) مدخل إلى السيميائية السردية والخطابية، ١٥-٤٦.
  - (٨) «التحليل النبوي للسرد»، ٢٤.
- « الجملة التي نحن بصدددها هي ما تحدث عنه القدماء وعرفها أغلبهم بالمثال بأنها على قسمين فعلية وإسمية: كتاب سيويه، ١/ ٢٣، وشرح الرضي على الكافية، ١/ ٣١، ومغني

- مدخل إلى السيميائية السردية والخطابية، جوزيف كورتيس، ت. د. جمال حضري، الدار العربية للعلوم ومنشورات الاختلاف - بيروت/ الجزائر، ط / ٢٠٠٧.
- مدرسة البصرة النحوية، د. عبد الرحمن السيد، مطابع سجل العرب - القاهرة، ١٩٦٨.
- المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث، ت. عبد القادر قيني، افريقيا الشرق - الدار البيضاء ٢٠٠٠.
- مرجعيات الفكر السردية الحديث، هادي شعلان البطحاوي، أطروحة دكتوراه، جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الانسانية - ٢٠١٢.
- مغني اللبيب، ابن هشام، تح. محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده - القاهرة (د.ت).
- المقتضب، المبرد، تح. محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، ١٩٩٤.
- مورفولوجيا القصة، فلاديمير بروب، ت. د. عبد الكريم حسن ود. سميرة بن عمو، شرع للدراسات والنشر والتوزيع - دمشق، ط ١/ ١٩٩٦.
- نظرية أفعال الكلام العامة، كيف نجز الأشياء بالكلام: جون لانكشو أوستن، ت. عبد القادر قيني، افريقيا الشرق - الدار البيضاء، ط ١/ ٢٠٠٨.
- نظرية التأويل، الخطاب وفائض المعنى، بول

(٢٢) شرح الرضي على الكافية، ٤ / ١٢٥، ومدرسة البصرة النحوية، ٣٤٣.

(S) ← الفاعل الخارجي (الحدثي)  
← الفاعل النحوي  
← الفاعل السردي → المفعول الإنشائي

(S) إن التدقيق في مفهوم الدال signifier والمدلول signified ينسف الدلالة التي استقر عندها المصطلحان، ويغدو الأمر كضراً سيميائياً شبيهاً بالكفر العلمي الذي نكره يوماً حين نقول: (اشرفت الشمس) متناسين أن الأرض هي التي تدور. إن مفهوم الدال يعني الفاعلية خلاف المدلول الذي يدل على الانفعالية، وإن السبق يكون للفاعل على مفعوله دائماً، فيكون الأخير وجوداً غير حقيقي؛ لأنه وجود بالتبع لا يكون إلا بإمضاء الدال الذي يتولى مهمة إظهاره. وهذا المعنى يبطل ما كان يشير إليه دو سوسير من تشبيهه لهما بوجهي الورقة. (محاضرات في علم اللسان العام، ١٦٧) فالتساوي المفترض يطيح به المصطلح ويحرف دلالاته باتجاه القسمة القديمة بين (اللفظ والمعنى). إن الدلالة التي ينطوي عليها اسم الفاعل واسم المفعول غير صالحة للتعبير عن الصورة الصوتية والصورة الذهنية؛ لأن أسبقية اسم الفاعل تعني أسبقية الصوت على المعنى. وهذه فرضية لا يمكن القبول بها، لذلك فإن المصطلح القديم الذي يسبق السيميائية لا يبدو صالحاً لاستخدامه لأهم المصطلحات السيميائية لأنه سيطيح بما تقرره السيميائية في أديباتها أرضاً.

(٢٣) ظ: السيميائيات والتأويل، مدخل لسيميائيات ش. س. بورس، ٧٦.

(٢٤) محاضرات في علم اللسان العام، ١٠٤.  
(٢٥) ظ: محاضرات في علم اللسان العام، ١٠٥ - ١٠٨.  
(٢٦) السيميائية والتأويل، ٥٢.  
(٢٧) ظ: أسس السيميائية، ٦٩-٧٩.  
(٢٨) الإيضاح في علوم البلاغة، ١٦.  
(٢٩) ظ: نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ١٧.  
(٣٠) مغني اللبيب، ٢ / ٣٧٤. و، ظ: الجملة العربية، مكوناتها، أنواعها، تحليلها، ٢-١٧.  
(٣١) ظ: نظرية أفعال الكلام العامة، ١٧-٢٢.

الليبي، ٢ / ٣٧٤.

(٩) الشعرية، ٤٣.

(١٠) في التفسير، محاولة في فرويد، ١٥.

(\*) (يذهب جورج لايفوف ومارك جونسن إلى أن جزءاً كبيراً من التجربة الإنسانية مبني على أنساق تصويرية ذات طبيعة استعارية تجعلنا ندرك العالم ونعبر عن ذلك الإدراك لغوياً بواسطة الاستعارات، بحيث إننا نحيا لغوياً بهذه الاستعارات. ظ: الاستعارات التي نحيا بها.

(١١) نظرية التأويل، الخطاب وفائض المعنى، ٤٤، ٤٨.

(\*\*) السرد اللغوي هو كل استعادة لحدث حقيقي أو افتراضي. وهذا يوسّع من مفهوم السرد ليشمل شيئاً غير قليل من التداول اللغوي؛ لأن أغلب استخداماتنا اليومية للغة ينضوي تحت مفهوم الاستعادة، والذي يقوم بعملية الاستعادة هو الفاعل السردية.

(١٢) الخصائص، ١ / ١٤٩.

(١٣) شرح الرضي على الكافية، ١ / ٥٧.

(١٤) ظ: الخصائص، ٢ / ١٥٥، ومغني اللبيب، ١ / ١٨٤.

(١٥) ظ: كتاب سيبويه، ١ / ١١٨-١٢٠، ١٥١، ٢ / ٢٢٩-٢٣٠، وسياق الحال في كتاب سيبويه، ٦٤-٦٩.

(\*\*) في التنظير السردية، يميز واين بوث بين راو ومسرح يروي من داخل القصة وراو غير مسرح يروي من خارجها. ظ: نظرية السرد من وجهة النظر إلى التبشير، جيرار جينيت وآخرون، ١٦. وخطاب الحكاية، بحث في المنهج، ٢٠٠. ونقصد بالمسرح نحوياً الذي له توجيه إرسالي أي المرسل للرسالة (الجملة)، سواء كان له رتبة نحوية أو لم يكن له.

(١٦) ظ: نظرية التأويل، ٤٠.

(١٧) ظ: المقتضب، ١ / ١٤٦-١٤٧. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٥٩-٦٠.

(١٨) المقتضب، ٤ / ٢٠٢، شرح الرضي على الكافية، ١ / ٣٤٦.

(١٩) محاضرات في علم اللسان العام، ١٠٤-١٠٥. و«المعنى والمرجع»، جوتلوب فريجه، ضمن المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث، ١٠٧-١٣٨. وغيرهما من الدراسات التي سارت بهذا الاتجاه لكثير من اللسانيين.

(٢٠) شرح الرضي على الكافية، ٢ / ٤٢٦،

(٢١) ظ: أسرار العربية، ٣٥-٣٦ و ١٦٤-١٦٧، والإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٣٤-٤٣٥ و ٤٣٨-٤٣٩، وشرح المفصل، ١٠ / ١٣.